



جمعية الشفافية الكويتية  
Kuwait Transparency Society

الشفافية في تقارير الشركات  
- دراسة حول الشركات الأربع الكبرى في دولة الكويت

جمعية الشفافية الكويتية

أكتوبر 2013

<b>قائمة المحتويات</b>	
مقدمة	3
كيف أجرت جمعية الشفافية الكويتية الدراسة؟	5
المؤشر المعياري للشفافية	7
الافصاح عن برامج مكافحة الفساد	8
الشفافية التنظيمية	11
الافصاح في التقارير على مستوى كل دولة على حدة	13
التوصيات	15
حواشي	17
<b>الجدول:</b>	
1- المؤشر المعياري للشفافية	5
2- نتائج برنامج مكافحة الفساد	9
3- نتائج الشفافية التنظيمية	12
4- نتائج الافصاح في التقارير على مستوى كل دولة على حدة	14
<b>الرسم التخطيطي:</b>	
1- النتائج المتعلقة بمختلف الأسئلة حول برامج مكافحة الفساد	10
<b>الملاحق:</b>	
1- الاستبيان	18
2- المنهجية	20
3- حول جمعية الشفافية الكويتية	22
<b>الرسومات البيانية:</b>	
1- المؤشر المعياري للشفافية	7
2- نتائج الشفافية التنظيمية	12
3- الافصاح في التقارير على مستوى كل دولة على حدة	14

## مقدمة

يؤثر الفساد سلباً على حياة الناس والمجتمعات، وينخر في البلدان والمؤسسات، مبثوثاً من حركة التنمية الاقتصادية فيها، ومسهماً في عدم الاستقرار على الصعيد الحكومي والمجتمعي. وينتشر الفساد بصورة كبيرة في دولة الكويت، بل أن وتيرته تزايدت على مدى الأعوام الماضية. فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2013 (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فإن ترتيب الكويت قد انخفض إلى الترتيب 69 (من أصل 177 دولة) بعد أن كانت تحتل المرتبة الـ 35 في عام 2003.

وتعتقد منظمة الشفافية الدولية أن الشفافية والمساءلة هما حجرا الزاوية في محاربة الفساد والتصدي له، في كل من القطاعين العام والخاص. و تظطلع الشركات بصفة خاصة بالقيام بدور هام في الحد من انتشار الفساد. فمن خلال الإفصاح عن التزامها بالشفافية تقوم الشركات بإيصال قيمها و سياساتها للمساهمين، و كيفية ترجمة تلك القيم والسياسات إلى ممارسات على أرض الواقع. ومن المهم أن تقوم الشركات بإصدار تقارير بشأن مدى ما تحرزه من تقدم في جهودها المبذولة من أجل مكافحة الفساد - لأنها تظهر للأطراف ذات العلاقة، من خلال هذه التقارير، مدى انفتاحها للمساءلة، و تكشف عن مدى مصداقيتها في بذل الجهود لمكافحة الفساد. (1)

يكمن الهدف من هذه المقدمة في شرح أصول هذا المشروع. ففي العام 2012 قامت منظمة الشفافية الدولية بإجراء دراسة حول إفصاح الشركات في تقاريرها عن مدى التزامها بالشفافية، وذلك على أكبر مائة وخمسة 105 شركة متعددة الجنسيات من الشركات المدرجة على مستوى العالم. وقد قيّمت الدراسة ثلاثة جوانب هامة لإصدار تقارير الشركات، تتعلق بمعايير مكافحة الفساد هي: برامج مكافحة الفساد المعلنة للعامة، والشفافية التنظيمية وتتضمن معلومات عن أصول أو ممتلكات الشركة، والتقارير عن مستوى كل دولة على حدة وتتضمن العائدات والانفاق الرأسمالي والضرائب المدفوعة.

والإفصاح بشأن برامج مكافحة الفساد، والشفافية التنظيمية للشركة، والتقارير على مستوى الدول، يعطي صورة واضحة وشاملة عن عمليات الشركة، وعائداتها، وأرباحها وضرائبها. ونتيجة للمعلومات المتاحة، ستتمكن الأطراف ذات العلاقة من اتخاذ قرارات صائبة بناء على معلومات صحيحة، والتأثير على مسلك الشركة و تصرفاتها. وبالرغم من أن الإفصاح في التقارير بصورة جيدة لا يضمن بالضرورة السلوك الجيد للشركة، إلا أنه يشكل مؤشراً على مدى الالتزام، والوعي، والإجراءات المتخذة. كما يمكن بصورة أكبر من الكشف عن الممارسات الخاطئة و المعلومات المغلوطة. وبطبيعة الحال، فإن الشركات التي تتمتع بسجل جيد في الإفصاح في التقارير بشأن برامجها لمكافحة الفساد والأنشطة العالمية، لديها فرصة أفضل لتكون جزءاً من الحل، أكثر من كونها جزءاً من المشكلة. (2)

وقد استخدمت جمعية الشفافية الكويتية ذات الطريقة التي اعتمدها منظمة الشفافية الدولية، وذلك بإجراء دراسة على أكبر أربعة شركات في الكويت، وفقاً لأهميتها للاقتصاد الوطني وكونها الأربع الكبار في قطاعاتها.

وليست هذه الدراسة سوى بداية لمزيد من الدراسات المكثفة في المستقبل.

و تأمل جمعية الشفافية الكويتية أن يسهم نشر هذه الدراسة في إذكاء النقاش حول كيفية تحسين كافة الشركات، خاصة العاملة منها على المستوى الدولي، في تحسين مستوى الشفافية والإفصاح في تقاريرها.

سلمى العيسى

عضو مجلس الإدارة - جمعية الشفافية الكويتية

## كيفية قيام جمعية الشفافية الكويتية بإجراء الدراسة في دولة الكويت؟

تستند الدراسة المعنونة *الشفافية في تقارير الشركات - دراسة حول الشركات الأربع الكبرى في دولة الكويت* إلى ذات المنهجية المعتمدة في تقرير *الشفافية في تقارير الشركات: تقييم كبرى الشركات العالمية* والذي نشرته سكرتارية منظمة الشفافية الدولية في يوليو من عام 2012، ومن المقرر أن يتم إصدار النسخة التالية من هذا التقرير العالمي في ربيع عام 2014، وقد تتلوه المزيد من الإصدارات. وبينما اعتمد تقرير 2012 على المعلومات العامة المتاحة باللغة الإنجليزية فقط، فإن تقرير العام 2014 سيأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتاحة بشأن إصدار تقارير مكافحة الفساد في الشركات متعددة الجنسيات باللغات الست الرسمية المعتمدة في الأمم المتحدة، و هي: اللغة العربية، اللغة الصينية، اللغة الإنجليزية، اللغة الفرنسية، اللغة الروسية، واللغة الأسبانية. أما التقرير الذي بين أيديكم فيأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتاحة باللغة الإنجليزية. وقد تُفضي هذه الحقيقة إلى ظهور اختلافات في نتائج الشركات بين التقارير العالمية والتقرير الذي بين أيديكم إذا ما كانت تلك الشركات مشمولة في كلا التقريرين، وإلى نشر قدر أكبر أو أقل من المعلومات بإحدى اللغات المشار إليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المنهجية التي قد تحدث مستقبلاً قد تقضي إلى وجود مثل تلك الاختلافات في النتائج.

تغطي هذه الدراسة أكبر أربعة شركات في دولة الكويت، و هي (بنك الكويت الوطني، بيت التمويل الكويتي، شركة زين للاتصالات، وشركة الوطنية للاتصالات-أوريدو حالياً)، وقد تم اختيار الشركات الأربع المدرجة بناء على بعض المعايير المالية، القيمة السوقية، وصافي الربح (9 ملايين-2012)، والعوائد (آخرها 12 مليون)، هذا بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للاقتصاد. وتتربع الشركات الأربع على القمة في قطاعاتها ذات الصلة، وهي قطاعي البنوك والاتصالات.

قامت بإجراء هذه الدراسة الأستاذة/ سلمى العيسى - عضو مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية - كإسهام منها في تشجيع وتعزيز تطبيق معايير مكافحة الفساد على الشركات المدرجة في دولة الكويت.

وللإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان المتعلق بتقارير الشركات فقد استخدمت في هذه الدراسة المعلومات المتاحة للعلن فقط (عبر مواقعها على الإنترنت) من قبل تلك الشركات. وقد ركزت الأسئلة على برامج مكافحة الفساد، والشفافية التنظيمية، وإصدار التقارير على مستوى كل دولة على حده. مرفق نسخة من الاستبيان (ملحق رقم 1) (3)

وقد تم إرسال الاستبيانات المستكملة إلى الشركات المعنية، مرفقة بخطاب حول الغرض من إجراء المسح، وكيف يتم تطبيقه. و أتيحت للشركات فرصة شهر لمراجعة المعلومات الواردة في الاستبيانات المستكملة، و إجراء إضافات أو تعديلات عليها إن لزم الأمر. إلا أننا لم نتلق أي رد على الإطلاق من قبل كل من (بنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، وشركة الوطنية للاتصالات)، في حين كانت الاستجابة فقط من قبل شركة زين للاتصالات. وقد أوردنا الإجراء المتبع في تقييم النتائج في الملحق رقم 2. رحبت شركة زين للاتصالات بإجراء الدراسة، و رأت فيها فرصة لتحسين معاييرها في الإفصاح. و في الواقع فإن شركة زين قد طبقت معظم المتطلبات وقامت بنشر بعض من سياساتها خلال فترة إجراء الدراسة، وبالتالي نجحت في زيادة نقاطها. أما الشركات الأخرى فإنها، للأسف، لم ترد على الإطلاق. ولم تكن هذه الدراسة لثمر لولا جهود سكرتارية منظمة الشفافية الدولية. كذلك فإنني أود أن أعرب عن امتناني لمنظمة الشفافية الدولية - فرع السويد، والذين شكلت تقاريرهم الأساس الذي استخدمته لإجراء دراستي.

تم إعداد هذا التقرير بالاستعانة بسكرتارية منظمة الشفافية الدولية- برلين.

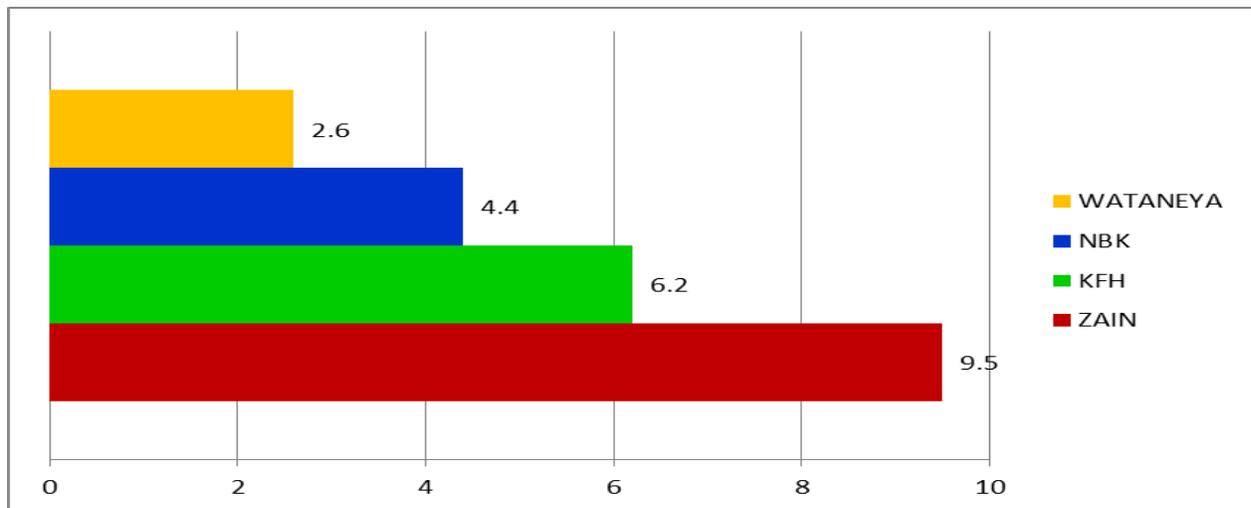
## المؤشر المعياري للشفافية

نستعرض هنا المؤشر المعياري للشفافية بطريقة مماثلة لتلك المتبعة في الدراسة الدولية لمنظمة الشفافية الدولية. ويشكل المؤشر متوسط نتيجة أنواع مختلفة من الإفصاح: (1) الإفصاح عن برامج مكافحة الفساد، (2) والشفافية التنظيمية، (3) والتقارير المتعلقة بكل بلد على حدة. و تجدر الإشارة إلى أن التقرير يستند إلى درجات مأخوذة من أنواع متباينة جداً من التقارير. وعلى سبيل المثال، فليس من المؤكد أن التقارير الخاصة بكل دولة على حدة تتمتع بالدقة الكاملة، ذلك لأنه من اليسير على الشركة التي لديها عدد قليل من الشركات التابعة أن تحرز قدراً أعلى من النقاط مقارنة بشركة لديها العديد من الشركات التابعة.

### جدول رقم 1 - نتائج المؤشر المعياري للشفافية:

الشركات	المؤشر	برامج مكافحة الفساد	الشفافية التنظيمية	على مستوى تقارير كل بلد على حدة
شركة زين للاتصالات (ZAIN)	9.5	%100	%100	%84
بيت التمويل الكويتي (KFH)	6.2	%46	%88	%52
بنك الكويت الوطني (NBK)	4.4	%15	%100	%18
شركة الوطنية للاتصالات (WATANETA)	2.6	0	%44	%34

### رسم بياني رقم 1 - نتائج المؤشر المعياري للشفافية



أولاً: الإفصاح عن برامج مكافحة الفساد

مستوى الدرجات	دراسة الكويت - 2013				الدراسة الدولية - 2012
	ZAIN	KFH	NBK	WATANEYA	
أعلى درجة	100%				100% (BASF, BG Group, Statoil)
		46%			
متوسط الدرجات	40%				68%
أدنى درجة			15%	0%	0% (Bank of China, Bank of Communication & Gazprom)

على الصعيد الدولي، حصلت ثلاث شركات فقط على أعلى الدرجات في الدراسة الدولية (وهي BASF, BG Group, Statoil)، وقد كانت القيمة المتوسطة للدرجات بمعدل 68%، أما أصحاب أدنى الدرجات (Bank of China, Bank of Communication & Gazprom) فقد حصلوا على 0%.

ووفقاً للمعلومات المبينة أعلاه، فإن شركة زين الكويتية تتنافس الشركات العالمية، حيث أنها حصلت على أعلى الدرجات من حيث إجراءات مكافحة الفساد.

إلا أن 75% من الشركات التي تم إجراء المسح عليها في هذه الدراسة، للأسف، قد سجلت درجات أدنى من المتوسط العالمي.

## جدول رقم 2 - نتائج برنامج مكافحة الفساد

شركة زين للاتصالات ZAIN	100%
بيت التمويل الكويتي KFH	46%
بنك الكويت الوطني NBK	15%
شركة الوطنية للاتصالات WATANEYA	0%

لكي تحصل الشركات على درجة كاملة في الجزء الخاص ببرامج مكافحة الفساد، يتعين عليها أن تظهر التزامها بمعايير مكافحة الفساد، وضمان أن مجلس إدارتها والإدارة العليا يلتزمون ويقدمون دعماً واضحاً ومنظوراً لسياستها ضد أي انتهاكات لقوانين مكافحة الفساد ومدونة قواعد السلوك. وأن تكون سياسة الشركة مطبقة على كافة الموظفين وشركاء الأعمال، وكافة الأطراف ذات العلاقة، وأن تحتوي سياسة الشركة على قواعد واضحة بشأن قبول الهدايا و برامج الترفيه، و تحظر استخدام ما يطلق عليه "مدفوعات تسهيلية" (4). كذلك ينبغي وجود إجراءات للإبلاغ أو تقديم التقارير بحيث تضمن الأمان للموظفين دون الخشية من الثأر والانتقام، ونظام لمراقبة تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإفصاح عن الإسهامات الموجهة لأي أحزاب سياسية.

اشتمل الجزء المتعلق ببرنامج مكافحة الفساد على 13 سؤالاً، ويبين الشكل أدناه نسبة الشركات التي تلقت درجة كاملة، أو نصف الدرجة، أو صفر درجة بالنسبة لكل سؤال.

تبدو معظم الشركات المشمولة في الدراسة على وعي جيد بفوائد تطبيقات برامج مكافحة الفساد، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تنظر فقط إلى مدى وجود برامج مكافحة الفساد ومكونات تلك البرامج، دون التطرق إلى تقييم مدى تطبيقها على أرض الواقع.

## رسم تخطيطي رقم 1 - نتائج الأسئلة المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد

رقم السؤال	1 نقطة واحدة	0.5 نصف نقطة	صفر (نقاط)
1. عدم التسامح مطلقاً مع الفساد.	25%		75%
2. الالتزام بالقانون	50%		50%
3. دعم القيادة	25%		75%
4. انطباق قواعد السلوك على كافة الموظفين	75%		25%
5. انطباق قواعد السلوك على الوكلاء	25%		75%
6. انطباق قواعد السلوك على الموردين	25%		75%
7. وجود برامج تدريبية لتعزيز النزاهة	25%		75%
8. سياسات تتناول الهدايا، الضيافة، والسفر	50%		50%
9. تحريم "المدفوعات التسهيلية"	50%		50%
10. تحريم الثأر من المبلغين	50%		50%
11. وجود إجراءات تضمن التعامل بسرية مع المبلغين.	75%		25%
12. مراقبة تطبيقات إجراءات برامج مكافحة الفساد.	25%		75%
13. الإفصاح عن المساهمات ذات الطابع السياسي	25%		75%

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن 75% من الشركات (ثلاثة من إجمالي أربعة) لديها إجراءات تضمن التعامل بسرية مع المبلغين (الشاكين)، ولديها أيضاً مدونة قواعد سلوك تنطبق بوضوح على كافة الموظفين.

ونظراً لصغر حجم عينة الدراسة، (أربعة 4 شركات مدرجة)، فإن النسب المبينة قد تبدو مضللة، ومن غير المنطقي مقارنة نسب النقاط الخاصة بالشركات الكويتية مع تلك الواردة في الدراسة العالمية.

## ثانياً: الشفافية التنظيمية

مستوى الدرجات	دراسة الكويت - 2013				الدراسة الدولية - 2012
	ZAIN	KFH	NBK	WATANEYA	
أعلى درجة	100%		100%		100%
		88%			
متوسط الدرجات	83%				68%
أدنى درجة				44%	0%

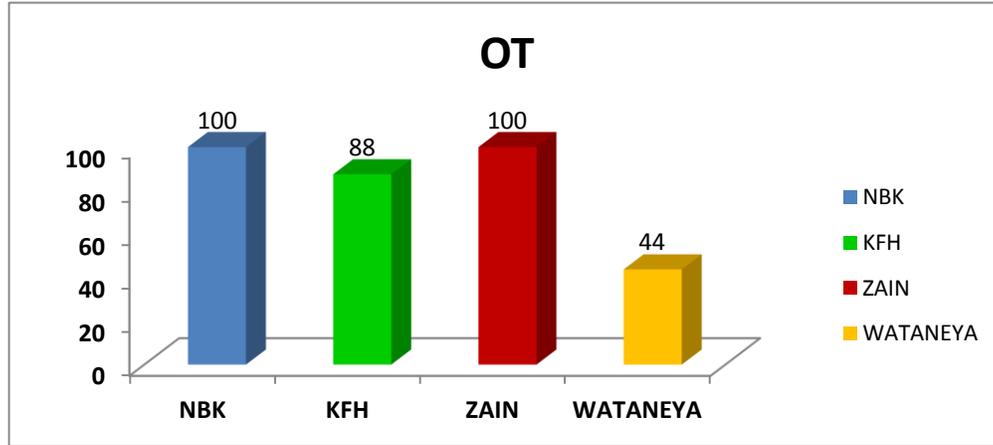
في الدراسة المحلية، حصلت اثنتين 2 من الشركات المدرجة (زين للاتصالات وبنك الكويت الوطني) على نسبة 100% في الشفافية التنظيمية، وحصل بيت التمويل الكويتي على نسبة 88%، والتي تعتبر درجة عالية كذلك. كما يعد متوسط الدراسة المحلية عالياً نوعاً ما (83%) مقارنة مع متوسط الدرجات الدولي (68%). إلا أن المقارنة بين مستوى الدرجات في الدراسة المحلية وتلك الدولية قد يكون مضللاً وذلك بسبب صغر حجم عينة الشركات المحلية المشمولة بالدراسة (4 شركات).

وقد قيمت الدراسة محاسبة الشركات التابعة والفروع المملوكة بالكامل أو بصورة جزئية. ولكي تحصل الشركة على الدرجة الكاملة، يتعين عليها أن تقدم قائمة كاملة بالشركات التي تمتلك فيها أسهم، و نسبة تلك الأسهم، بالإضافة إلى معلومات عن أدائها الضريبي. ويتمثل الهدف من الوقوف على المعلومات المتعلقة بالشفافية التنظيمية للشركة هو إتاحة الاطلاع على دواخل هيكل الشركة فيما يتعلق بأسهمها ومصالحها في العديد من الشركات والبلدان الأخرى.

جدول رقم 3 - نتائج الشفافية التنظيمية

شركة زين للاتصالات ZAIN	100%
بيت التمويل الكويتي KFH	88%
بنك الكويت الوطني NBK	100%
شركة الوطنية للاتصالات WATANEYA	44%

شكل رقم 2 - نتائج الشفافية التنظيمية



ثالثاً: الإفصاح في التقارير الخاصة بكل بلد على حدة

مستوى الدرجات	دراسة الكويت - 2013				الدراسة الدولية - 2012
	ZAIN	KFH	NBK	WATANEYA	
أعلى درجة	84%				50%
		52%			
				34%	
			18%		
متوسط الدرجات	48.5%				4%
أدنى درجة	0%				0%

لكي تحصل الشركة على درجة عالية، يتطلب الأمر منها الإفصاح الكامل عن حسابات الدخل، والاستثمارات، وضريبة الدخل، ومساهماتها في الأنشطة الخيرية في كافة البلدان. و يعد إصدار الإفصاح في التقارير الخاصة بكل بلد على حدة بمثابة طريقة للتأكد من أن الشركات تقوم بدفع الضرائب في البلدان التي تعمل فيها، كما يساهم بتعزيز الشفافية في أنشطة وعمليات الشركة.

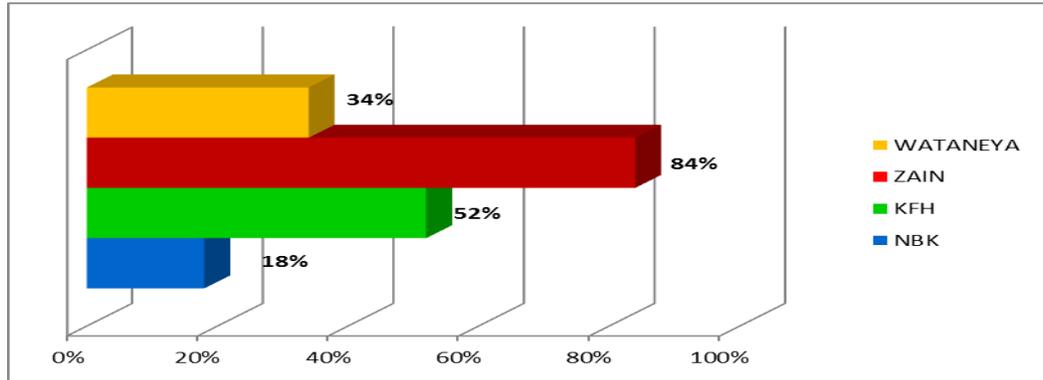
وقد جاءت نتائج الشركات الكويتية عالية نسبياً، مقارنة بالشركات الدولية. ومن بين أسباب الحصول على تلك الدرجات العالية أن بعض الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها ضريبة دخل (البحرين والمملكة العربية السعودية) و بالتالي فقد تم استبعاد السؤال رقم (25)، الأمر الذي تمخض عن تقييم أربعة أسئلة فقط لكل بلد - للشركات الثلاثة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في البلدان التي ليس لديها ضريبة دخل، فإن الدخل قبل الضريبة يتساوى مع الدخل بعد الضريبة أو صافي الدخل، وبالتالي فإن الإفصاح عن صافي الدخل يعتبر بمثابة بديل عن الدخل قبل الضريبة.

وهناك ملحوظة أخرى تجدر الإشارة إليها، و هي أن الشركات التي تعمل عبر شبكات دولية كبيرة تغطي العديد من البلدان (بنك الكويت الوطني على سبيل المثال يعمل في 16 ستة عشر بلداً) تحصل على درجات أدنى من تلك التي تعمل في عدد أقل من البلدان.

#### جدول رقم 4 - نتائج التقارير الخاصة بكل بلد على حدة

شركة زين للاتصالات ZAIN	84%
بيت التمويل الكويتي KFH	52%
بنك الكويت الوطني NBK	18%
شركة الوطنية للاتصالات WATANEYA	34%

#### شكل رقم 3 - نتائج التقارير الخاصة بكل بلد على حده



## التوصيات

تستند توصيات جمعية الشفافية الكويتية بصفة أساسية على التوصيات الواردة في الدراسة الدولية.

### بالنسبة للشركات

#### على كافة الشركات تحديد مواطن الخطر المتعلقة بالفساد ومكافحته

نشجع كافة الشركات على القيام بشكل مؤسسي ونظامي بتحليل مخاطر الفساد التي قد يواجهونها في عملياتهم واتخاذ الإجراءات الكافية للحد منها. هذا لا يعني أن كافة الشركات، بغض النظر عن حجمها ومجال عملها، يجب أن يكون لديها سياسة داخلية تفصيلية متكاملة. إلا أن موظفي الشركة وشركاء الأعمال ينبغي أن يكونوا على وعي جيد باتجاهات وثقافة الشركة فيما يتعلق بالفساد.

#### ضرورة إتاحة برامج مكافحة الفساد لاطلاع العامة:

الحرص على علنية برامج مكافحة الفساد يزيد من مصداقية الشركة، ويرسل إشارة إيجابية قوية للأطراف ذات العلاقة، وقد وجدنا أن معظم الشركات التي شملها المسح يوجد لديها برامج مكافحة الفساد متاحة لاطلاع العامة، و تتوافق تماماً أو بشكل شبه تام مع المتطلبات التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية (يرجى الاطلاع على الأسئلة من 1-13 -الملحق رقم 1). أما الشركات التي لم تقرر بعد أن يكون برنامجها علنياً، فنحن نشجعها على القيام بذلك.

#### نشر القائمة الكاملة للشركات التابعة و شركاء الأعمال، وغيرها من الشركات التي للشركة الأم مصلحة فيها:

في هذا المسح، أكدت معظم الشركات أنها قد قامت بنشر معلومات كاملة أو شبه كاملة عن مصالحها في شركات أخرى. أما الشركات التي لم تقم بذلك بعد، فإننا نشجعهم على القيام بذلك.

نشر البيانات الخاصة بالأرباح والخسائر التشغيلية، والاستثمارات والمدفوعات الضريبية و الإسهامات الخيرية في كل بلد على حدة:

ستقوم كافة الشركات التي تعمل في بلدان مختلفة، كأساس لتقريرها السنوي، بالحصول على المعلومات من كافة البلدان التي تعمل فيها. يجب أن يتم إتاحة هذه المعلومات للاطلاع العلني للعامة، و ذلك لزيادة شفافية عمليات الشركة.

#### توصيات تعني الشركات المالية بصفة خاصة

بالنظر إلى الأثر الكبير للشركات المالية على الاقتصاد، فإننا نشجعها على تحسين ممارساتها المتعلقة بالافصاح في التقارير من كافة النواحي. وعلى هذه الشركات ضمان التزام وكلائها ووسطائها ببرامجها لمكافحة الفساد.

#### للحكومة:

على الحكومة أن تقوم بشكل نشط بتشجيع الشركات على تطوير برامج مكافحة الفساد عبر الحوارات الفاعلة مع الشركات و مع المؤسسات.  
وضع مطلب للشركات بتدعيم حساباتها بتقرير عن كل بلد على حدة بشأن مبيعات الشركة واستثماراتها ومدفوعاتها الضريبية.. إلخ.

#### للمستثمرين:

على المستثمرين، سواء كانوا مؤسسات أم أفراد، طلب تقارير حول برامج الشركة لمكافحة الفساد، والشفافية التنظيمية وتقارير الافصاح على مستوى كل بلد على حدة. كما يجب استخدام هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

#### لمنظمات المحاسبة الدولية، و المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا:

يجب أن تتطلب معايير المحاسبة الدولية تقارير حول الشفافية المؤسسية والحسابات الخاصة بكل بلد على حدة.

الحواشي:

1. الشفافية في تقارير للشركات - الثاني
2. الشفافية في تقارير الشركات تقييم كبرى شركات العالم، منظمة الشفافية الدولية 2012
3. الأسئلة قائمة على الدليل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والأمم المتحدة بشأن الاتفاق المشترك حول المبدأ العاشر لمكافحة الفساد.
4. الأسئلة قائمة على الدليل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والأمم المتحدة بشأن الاتفاق المشترك حول المبدأ العاشر لمكافحة الفساد.

## الملحق رقم 1 - الاستبيان

### أولاً- برامج مكافحة الفساد المعلنة:

1. هل لدى الشركة التزام معن بمكافحة الفساد؟
2. هل تلتزم الشركة علناً بالتقيد بكافة القوانين ذات الصلة، بما فيها قوانين مكافحة الفساد؟
3. هل تظهر قيادة الشركة دعماً لمكافحة الفساد؟. مثال: هل هناك عبارة عن النزاهة في تقرير المواطنة الصادر عن الشركة أو في إعلاناتها العلنية ؟
4. هل تنطبق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة/ وسياسة الشركة بشأن مكافحة الفساد، صراحة على كافة الموظفين؟
5. هل تنطبق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة/ وسياسة الشركة بشأن مكافحة الفساد صراحة على كافة الوكلاء والوسطاء الآخرين؟
6. هل تنطبق مدونة قواعد السلوك الخاصة بالشركة/ وسياسة الشركة بشأن مكافحة الفساد صراحة على المقاولين ومقاولي الباطن والموردين؟
7. هل لدى الشركة برنامج تدريبي لموظفيها حول مكافحة الفساد؟
8. هل لدى الشركة سياسة تحدد ما هو ملائم أو غير ملائم من الهدايا، أو الضيافة، أو نفقات السفر؟
9. هل هناك سياسة تحرم (تمنع) صراحة "المدفوعات التسهيلية"؟
10. هل تحرم (تمنع) الشركة الانتقام أو الثأر من المبلغين في حال إبلاغهم عن أية خروقات لسياسة الشركة؟
11. هل توجد لدى الشركة إجراءات أو قنوات يمكن للموظفين من خلالها الإبلاغ عن أية خروقات محتملة لسياساتها أو طلب المشورة (مثال: الإبلاغ) بسرية؟
12. هل تقوم الشركة بمراقبة تطبيقات إجراءات برامج مكافحة الفساد ؟
13. هل لدى الشركة سياسة تحرم الإسهامات السياسية أو في حال كانت تقوم بمثل تلك الإسهامات هل تفصح عنها بالكامل؟

## ثانيا - الشفافية التنظيمية

### (الإفصاح عن الشركات التابعة)

14. هل تفصح الشركة عن قائمة كاملة بكافة شركاتها التابعة المجموعة؟
15. هل تفصح الشركة عن نسبة الملكية بكافة شركاتها التابعة المجموعة؟
16. هل تفصح الشركة عن بلدان تأسيس كافة شركاتها التابعة المجموعة؟
17. هل تفصح الشركة عن البلدان التي تعمل فيها كافة شركاتها التابعة المجموعة؟
18. هل تفصح الشركة عن قائمة كاملة بكافة شركاتها التابعة المادية غير المجموعة بالكامل؟
19. هل تفصح الشركة عن نسبة الملكية بكافة شركاتها التابعة المادية غير المجموعة بالكامل؟
20. هل تفصح الشركة عن بلدان تأسيس كافة شركاتها التابعة المادية غير المجموعة بالكامل؟
21. هل تفصح الشركة عن البلدان التي تعمل فيها كافة شركاتها التابعة المادية غير المجموعة بالكامل؟

### ثالثا - الإفصاحات الخاصة بكل بلد على حدة

في دراستنا هذه تعني عبارة "البلدان التي تعمل فيها" تلك البلدان التي تتواجد فيها الشركة سواء بشكل مباشر أو من خلال شركاتها التابعة المجموعة. و تقوم الشركة في تقريرها بتحديد قائمة "البلدان التي تعمل فيها الشركة". وقد تم طرح الأسئلة التالية عن كل بلد تعمل فيه الشركة:

22. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عوائدها/مبيعاتها في البلد ×؟
23. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نفقات رأسمالها في البلد ×؟
24. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن دخلها ما قبل الضريبة في البلد ×؟
25. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن ضريبة الدخل التي تدفعها في البلد ×؟
26. هل تقوم الشركة بالإفصاح عن إسهاماتها المجتمعية في البلد ×؟

## الملحق رقم 2 - المنهجية

يغطي الاستبيان طيفاً واسعاً من القضايا التي تؤثر على شفافية الشركات. وقد تم صياغته بطريقة مشابهة لتلك التي صيغ بها الاستبيان المستخدم في معظم التقارير الحديثة بشأن تعزيز شفافية الإيرادات في 2011، و لكن تم تعديله لكي يتوافق مع العناصر المتعلقة بمجال العمل في هذه الدراسة. و يركز الاستبيان على ثلاثة أبعاد:

1. الإفصاح بشأن برامج مكافحة الفساد

2. الشفافية التنظيمية

3. الإفصاح في التقارير الخاصة بكل بلد على حدة

وقد تم استقاء البعد الأول من الدليل الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والأمم المتحدة بشأن الاتفاق المشترك حول المبدأ العاشر لمكافحة الفساد. ويتضمن ثلاثة عشر سؤالاً، تدرجت درجات كل منهم بين الصفر والواحد، والحد الأقصى لدرجات هذا البعد هو 13 درجة. و يتم التعبير عن الدرجة النهائية لكل شركة في هذا المعيار كنسبة مئوية من الدرجة القصوى الممكنة (بين صفر و 100 بالمائة).

أما البعد الثاني فيقيم مستوى الإفصاح عن الكيانات المادية المجمعة بالكامل أو غير المجمعة بالكامل، ويحتوي على ثمانية أسئلة. وقد تم مراجعة التقارير الخاصة بالأسماء و نسب ملكية الشركة الأم، و بلدان التأسيس و البلدان التي تعمل فيها كل من تلك الكيانات. ويحتوي هذا البعد على ثمانية أسئلة. وقد تم منح كل سؤال درجات من صفر إلى نقطة واحدة. الحد الأقصى للدرجات في الشفافية المؤسسية هو ثمانية نقاط.

أما البعد الثالث، و الخاص بالإفصاح على مستوى كل دولة على حدة، فيتضمن خمسة أسئلة، أربعة منها بشأن عناصر الحسابات المادية، والأخير بشأن الإسهامات المجتمعية والخيرية. الحد الأقصى للدرجات عن كل بلد هو خمسة (5). و قد تم تطبيق المجموعة الكاملة المكونة من خمسة أسئلة على كل بلد من البلدان التي تعمل فيها كل شركة، و بعد أن يتم منح درجات لكل بلد بناء على التقرير

الخاص به، يتم احتساب إجمالي الدرجات لكل بلد بإضافة الدرجات التي تم الحصول عليها من كل من الأسئلة الخمسة.

و من ثم يتم تجميع الدرجات الخاصة بكل بلد و قسمتها على عدد البلدان للوصول إلى متوسط الدرجات لكل بلد. ثم يتم بعد ذلك التعبير عن النتيجة النهائية الخاصة بتقارير كل بلد على حدة على شكل نسبة من الحد الأقصى الممكن للدرجات (5 درجات لكل بلد).

و خلال عملية مشاركة ومراجعة المعلومات أفادت إحدى الشركات أن هناك بلدين تعمل فيهما ولا يوجد بهذين البلدين ضريبة دخل (البحرين والمملكة العربية السعودية)، وكننتيجة لهذه الإفادة، تم استبعاد السؤالين 24 و 25 من احتساب الدرجات الخاصة بهذين البلدين.

### الملحق رقم 3 - حول جمعية الشفافية الكويتية

تمثل المنظمة الدولية للشفافية شبكة دولية من المنظمات غير الربحية التي تعمل على محاربة الفساد، ويقع مقرها الرئيسي في برلين. تناضل منظمة الشفافية الدولية في عملها جاهدة من أجل الشفافية والنزاهة. منذ تأسيسها في العام 1993، نجحت منظمة الشفافية الدولية في تحقيق هدفها المتمثل في وضع الفساد على الأجندة الدولية، و أصبحت هيئة دولية في المجالات المتعلقة بالفساد.

جمعية الشفافية الكويتية هي منظمة مستقلة غير حكومية، و هي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية. تقوم جمعية الشفافية الكويتية بأنشطة مكثفة لرفع الوعي والمناصرة في مجال مكافحة الفساد، وذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالتأثيرات المدمرة للفساد، والعمل على زيادة الشفافية في كل من القطاعين العام والخاص.

- الموقع الإلكتروني لجمعية الشفافية الكويتية [www.transparency.org.kw](http://www.transparency.org.kw)